عوائق الدخول للصناعة وأثرها على تركز المؤسسات في القطاع – دراسة حالة قطاع صناعة الأدوية في الجزائر

handicaps of penetration to the industry and its impact on the concentration of companies in the same sector- case of pharmaceutical industry in Algeria

مورا د حطاب [1*]، مبارك قرقب[2]

Mourad Hattab[1] , Mbarek Kerkeb[2]

[1] مخبر العلوم والبيئة، جامعة تمنغست (الجزائر)، hattabmourad782@gmail.com

[2] مخبر العلوم والبيئة، جامعة تمنغست (الجزائر)، kerkeb1979@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 06-11-2021 تاريخ القبول: 04-03-2022 تاريخ النشر: 31-03-2022

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة لتوضيح كيفية تأثير عوائق دخول المؤسسات للصناعة على نسبة تركزها في الصناعة التي تنشط فيها، خاصة وأن عوائق الدخول عندما تتحكم فيها الدولة بطريقة فعالة يمكن أن تخفض منها، ومن جهة أخرى يمكن أن تصعب من هذه العوائق ليصبح القطاع حكرا على بعض المؤسسات فقط، ولتسهيل الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي.

وتوصلنا إلى أن عوائق الدخول أثرت بصورة مباشرة على التركز الصناعي للمؤسسات، ولتوضيح ذلك إستعنا بقطاع الصناعة الصيدلانية في الجزائر خاصة وأنه قطاع حساس لا تتركه الدولة حرا بل تتدخل لكي تحافظ عليه من جهة وسعيها لتغطية أكبر نسبة طلب من جهة أخرى، وتدخلها هذا فرض شروط وتسهيلات مما زاد من عدد المؤسسات داخل القطاع وغيّر الهيكل من احتكار القلة إلى المنافسة التامة.

الكلمات المفتاحية: عوائق الدخول، التركز الصناعي، المؤسسات الاقتصادية، الصناعة الدوائية.

تصنيفات JEL : D70، G28 ، L5، L65.

Abstract:

This study aims to clarify the impact of handicaps of the penetration of industrial companies in the sector which they work.

Especially when these empeachments become under the effective power of State a factor of reduction of its influence. On the other hand the state can make these handicaps more difficult to render this sector monopolized by some companies. In this context we have adopted the descriptive method.

As results of this study we have concluded that the handicaps to the penetration influence directly the industrial concentration of companies, to claryfing all that we have focused on the pharmaceutical industry in Algeria, especially because this sector is sensible, in which the State intervenes in order to safeguard this sector on one hand, and the response to the major part of need, on the other hand. This intervention of State requires conditions and facilitations, and leads to the multiplication of campanies within this sector, and changes the shame of monopole from the power of the minority to the free competition.

Key words: *penetration handicaps, industrial concentration, economical companies, pharmaceutical industry.Keywords*

Jel Classification Codes: D70 ،G28 ، L5 ،L65.

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة

تعتبر الصناعة هدف جميع المؤسسات الاستثمارية على حد اختلاف النشاط الممارس، لأن لكل صناعة هيكل محدد ويتميز بخصائص يكتسبها من تصرفات وسلوكيات المؤسسات الموجودة داخله بالإضافة للمؤسسات التي تسعى للدخول إليها، لكن هناك صراع في شكل منافسة قائمة بين الطرفين الأمر الذي تولد من خلاله العديد من العوائق والأسباب التي تمنع أو تحد من دخول منشآت جديدة لصناعة معينة، وكلما ازدادت العوائق انخفض عدد المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة التركز أو الاحتكار وهذه العوائق قد تكون قانونية (موضوعة من قبل الحكومة) وقد تكون عوائق اقتصادية.

ولكن معظم الدول لم تقف مكتوفة الأيدي خاصة وأنها تسعى دائما لتطوير مجالاتها الصناعية، حيث تقوم بالتدخل من خلال اتخاذ عدة سياسات وإجراءات مختلفة منها ما ساعد في فتح السوق أمام المستثمر الأجنبي ومنها ما دعم المؤسسات المحلية أمام الأجنبية من جهة أخرى، وهنا كان لعوائق الدخول دورا فعالا خاصة إذا تحكمت الدولة فيها، وتصبح بذلك قادرة على تسهيل العوائق أو تصعيبها، الأمر الذي يؤثر مباشرة على نسبة وقوة تركز المؤسسات في القطاع وهذا التركز نتيجة لسيطرتها على الحصة السوقية الأكبر.

ولتوضيح مدى التأثير الذي ينتج عن عوائق الدخول على التركز الصناعي إخترنا قطاع الأدوية في الجزائر لأنه قطاع حساس والدولة تسعى لتطويره وتنظيمه لكي لا يكون حكرا على مجموعة من المؤسسات فقط بل تكون هناك منافسة تامة، وضمن هذا السياق ارتأينا طرح الاشكال التالي:

كيف تؤثر عوائق الدخول للصناعة على التركز الصناعي للمؤسسات الاقتصادية؟

1-1- أهمية الموضوع:

اكتست عوائق الدخول أهمية كبيرة لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين والمسيرين، خاصة وأنها أضحت وسيلة فعالة تتحكم من خلالها الدول في المؤسسات ومدى تركزها في قطاعاتها الصناعية، إذ تستطيع الدول أن تدعم تلك المؤسسات لتحسين حصصها السوقية وبالتالي زيادة تركزها في الصناعة، أو التضييق عليها من خلال زيادة العوائق وبالتالي التقليل من تركزها في القطاع.

1-2- المنهجية المتبعة:

إن نوعية الدراسة أوجبت الاعتماد على منهج متنوع حتى نتمكن من جعله متوافقا مع محاوره المختلفة، حيث يستند بدرجة أولى على المنهج الوصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب عوائق الدخول والتركز الصناعي، ثم إتباع المنهج التحليلي عند تحليل مختلف الإحصائيات والتطورات التي تم معالجتها في الجداول، الأشكال البيانية.

1-3- هيكل الدراسة:

بغية الوصول إلى الإجابة على اشكالية البحث والإلمام أكثر بجوانب الموضوع تم تقسمه من الناحية التنظيمية إلى النقاط التالية:

- عوائق الدخول للصناعة

- التركز الصناعي للمؤسسات
- أثر عوائق الدخول على تركز المؤسسات الدوائية في الجزائر

وضمن هذا الطرح حول عوائق الدخول للصناعة ومدى تأثيرها على تركز المؤسسات داخل القطاعات الصناعية، وقد تم اتباع الطرح وفق منهج محدد مسبقا، لذا تناولنا الموضوع من الشكل التالي:

2. عوائق الدخول لصناعة

إن أول مصدر لمصطلح عائق الدخول تم طرحه من طرف Joe Bain سنة (1956)، وكان هذا المصطلح نقطة تحول في مجال التنظيم الصناعي، وله دورا محوريا في مجال الدعوة إلى مكافحة الاحتكار، وأوضح Joe Bain في عمله هذا أن المؤسسات التي تنشط في قطاع يتميز بتمركز كبير سوف تعرقل كفاءة تخصيص الموارد في هذا القطاع، وبالتالي هذا كله من أجل كسب أرباح مرتفعة وهذه الحالة من الربح المرتفع والأكبر منه في حالة المنافسة تفسر بشكل أو بآخر وجود عوائق بشكل جزئي أو كلي أمام دخول منشات جديدة لهذا القطاع والاستفادة من حالة الربح المرتفع فيه.

ويعرفها Joe Bain بأنها "مجموعة من العوامل التي تسمح للمؤسسات في قطاع معين بتطبيق أسعار أعلى بتكلفة متوسطة في الأجل الطويل، دون أن تجذب داخلين جدد"[1]، وقد تم التطرق لمفهوم عوائق الدخول من طرف مؤلفين آخرين سنذكرهم في الأتي:

عرفها Weizsäcker (1980) بأنها "تكلفة الإنتاج التي يجب أن تتحملها المؤسسة التي تسعى لدخول الصناعة والتي لم يتم تحملها من قبل المؤسسات القائمة بالفعل والتي تنطوي على تشويه في تخصيص الموارد"[2].

أما بالنسبة لـ Spulber أعطى مفهوم لعائق الدخول على انه ميزة تنافسية مؤقتة، سواء من جانب التكاليف أو الابتكار حيث تكتسبها المؤسسات المتواجدة في الصناعة على غرار الراغبة في الدخول.

وكذلك عرفها Stigbr على أنها تكلفة إضافية سوف تتحملها المؤسسة الداخلة دون أن تتحملها المؤسسة القائمة[3].

وعلى اختلاف التعاريف السابقة فإن المفكران Caves وPorter قد قاما بإعطاء مفهوم أوسع من خلال نموذج أكثر شمولا (la lhéorie de la mobilité des firmes)، حيث يشير إلى أن عوائق الدخول التي تقف أمام دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة تختلف باختلاف المؤسسات الموجودة في الصناعة في الواقع وعلى درجة عالية من عدم التجانس في المؤسسات (سواء بسبب الاختلاف في الحجم والتكنولوجيا أو بسبب تمايز السلع التي تقدمها)، فالمؤسسات تنتمي إلى مجموعات متجانسة نسبيا، بحيث أن المؤسسات التي تنتمي لمجموعة واحدة لها مصالح مشتركة وتقوم هذه المؤسسات بوضع حواجز أمام دخول مؤسسة جديدة أو مؤسسة تنتمي إلى مجموعات أخرى موجودة في أسواق إلى مجموعة تنتمي إليها

وهذا العوائق عندما تطبق على المؤسسات الموجودة في الصناعة ولكنها لا تنتمي لأي مجموعة تسمى أو تعرف بالحواجز التي تعيق الحركة لأنها تمنع المؤسسة من التنقل من مجموعة إلى أخرى[4].

ويختلف الدخول إلى الصناعة باختلاف نوعها ومن حيث سهولة الدخول أو هويته، أين تطرق (Bain) إلى مجموعة من الأشكال التي ينبغي الحديث عنها وهي أسواق سهلة الدخول، أسواق بها حواجز دخول غير فعالة، وصناعات بها حواجز دخول فعالة[5].

2-1- عوائق الدخول التنظيمية

تختلف من دولة لأخرى حسب أهمية الصناعة ومكانتها في الاقتصاد لأن من خلالها تطبيق عدة تنظيمات وتشريعات، يمكن أن تشكل عائق أمام دخول منافسين إلى الصناعة[6].

حيث يمكن للحكومة أن تَحدّ أو حتى أن تعيق الدخول إلى الصناعات عن طريق وضع القيود كمتطلبات الترخيص وتقييد الوصول إلى المواد الخام، كما أن هناك قيوداً حكومية خفية في بعض الصناعات، وتستطيع الحكومة أيضاً أن تقوم بدور أساسي غير مباشر بالتأثير على حواجز الدخول بوضع ضوابط الاستخدام مثل قوانين حماية البيئة وحماية المستهلك والسلامة[7].

وهناك العديد من الموانع التي لا تنشأ من خلال الرسوم فقط، وباستطاعة الحكومة التأثير بها على الصناعة، مثل سعر الصرف، الترخيص الصناعي، الضرائب،...إلخ.

ولكن ينتقد تعريف ديمستر لإعتبار أن الحكومة ليست هي القوة الوحيدة لوضع عوائق الدخول، بل هناك قوى أخرى تتعلق بالمؤسسات التي تبحث عن السيطرة والمنافسة من خلال تقليل التكاليف وتخفيض السعر والطاقة الفائضة في الإنتاج وغيرها[8].

2-2- عوائق الدخول الاقتصادية

مع تراجع أهمية عوائق الدخول التنظيمية بدأت تتحول الأنظار نحو عوائق الدخول الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك في شكل:

أ- اقتصاديات الحجم

في بعض الصناعات يتعين على أي مؤسسة جديدة أن تبدأ فيها بحد أدنى معين للحجم حتى يمكنها أن تصل التكلفة لحدها الأدنى، ويسمى هذا بالحد الأدنى للحجم الأمثل، وإذا بدأت المؤسسة بأي حجم أقل من هذا الحد الأدنى فإن تكلفة إنتاجها تصبح مرتفعة بدرجة لا تمكنها من منافسة المؤسسات القائمة ونتيجة لزيادة حجم الإنتاج الأمثل اللازم للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير في بعض الحالات يعد عائقا للدخول، وكلما انخفض حجم الطلب الكلي (حجم السوق الكلي في الصناعة) فإن إنتاج عدد قليل من المؤسسات أو المشروعات سوف يكفي حجم السوق وفي هذه الحالة يكون من الصعب دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة حيث يصعب عليها تسويق وبيع منتجاتها وهذا من عوائق الدخول للسوق[9].

ب- إمكانية الوصول للأسواق العالمية

تتميز بعض الصناعات بأنها صناعات عالمية بطبيعتها، أي أن معظم إنتاجها وعملياتها موجه للسوق العالمي مثل صناعة البترول والسياحة والطيران، وبعض الصناعات الموجهة أساسا للتصدير تكون عوائق الدخول كبيرة نظرا لتعدد الشروط والقوانين المختلفة بين الدول، لأن هذه الصناعة تتنافس على أساس دولي أو عالمي[10].

ج- عوائق الدخول من خلال تكاليف التحويل

إذا كان تحول العملاء من مؤسسة قائمة لأي مؤسسة داخلة سوف يحملهم أي تكاليف إضافية، فإن هذا قد يكون في حد ذاته مانعا لدخول أي مؤسسات محتملة إلى السوق.

وإذا أرادت المؤسسة الداخلة أن تعوض العملاء عن هذه التكاليف من خلال تخفيض أسعارها، فإن المؤسسة القائمة تكون على إستعداد لتخفيض أسعارها بنفس المقدار حتى تبقى تكاليف التحويل كمانع للدخول[11].

د- المزايا المطلقة لتكلفة الإنتاج

إن التكلفة في المؤسسة يحكمها عاملان أساسيان هما التضحية والمنفعة، فتعتبر المنفعة مقدار ما تحصل عليه المؤسسة من موارد إقتصادية سواء كانت مادية أو معنوية، وقد تستنفد هذه المنفعة في الحاضر أو المستقبل، من أجل تحقيق هدف يخدم المؤسسة[12].

وحتى يمكن الحيازة على ميزة التكلفة الأقل يتم الاستناد إلى مراقبة تطور عوامل التكاليف، بحيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل مقارنة بالمنافسين يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل، تتمثل هذه العوامل في: مراقبة الحجم، مراقبة التعلم، مراقبة الروابط، مراقبة الإلحاق، مراقبة الرزنامة، مراقبة الإجراءات ومراقبة التموضع[13].

2-3- عوائق الدخول الإستراتيجية

وهي عوائق لا تنتج عن النشاط العادي للمؤسسات الصناعية، وإنما يكون الهدف الوحيد منها هو إعاقة الدخول وهذا من أجل المحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار دون تحفيز منشآت جديدة على الدخول إلى الصناعة ويمكن أن تتمثل هذه العوائق في إقامة شبكة وكالات ومنتجات أكثر كثافة أومن خلال نفقات إعلانية كبيرة[14].

أ- عوائق الدخول من خلال تمييز المنتجات

حسب مفهوم « BAIN » تنشأ عوائق الدخول بسبب تمييز المنتجات، ففي سوق يتسم بتمييز المنتجات، قد تكون للمؤسسات القائمة مميزات على المؤسسات الداخلة نتيجة لتفضيلات المستهلكين للسلع التي تنتجها المؤسسات القائمة (تتميز هذه السلع مثلا بـ: الجودة، التصميم، براءة الاختراع، ..)، أو

من خلال الدعاية والإعلان اللذان أكسبا المستهلك ثقة كبيرة بالمنتج، بالإضافة للسمعة الطيبة للمؤسسات القائمة خاصة في توريد نوعية جيدة وبيع بسعر تنافسي.

وبسبب هذا التفضيل يمكن للمؤسسة القائمة أن تبيع بسعر يزيد تكلفة الوحدة دون إغراء داخلين جدد، لأن الداخلين الجدد بإمكانهم البيع عند سعر أقل أو تتحمل نفقات أعلى من المؤسسات القائمة، أو بكلا الإجرائيين[15].

ب- عوائق الدخول من خلال سياسات التسعير

أحياناً تلجأ المؤسسات الموجودة في الصناعة إلى تخفيض سعر السلعة بحيث لا يشجع السعر المنخفض المؤسسات الجديدة على الدخول إلى الصناعة وأحياناً قد يتبعون سياسة تسعير إفتراسية حيث يكون السعر اقل من أو مساوي لتكاليف المتوسطة ($p \leq CM$) للوحدة المنتجة وقد يتعرضون للخسارة بشكل مؤقت وذلك بهدف منع دخول منشآت جديدة منافسة لهم في الصناعة، وبعد ذلك قد يلجؤون إلى رفع السعر مرة أخرى واستغلال أوضاعهم الاحتكارية[16].

ج- عوائق الدخول من خلال إحتياجات رؤوس الأموال

تحتاج المؤسسات الجديدة إلى موارد مالية معتبرة من أجل تحقيق إستثماراتها، وهذا يمكن أن يكون حاجزا يؤخر عملية الدخول، وبالأخص إذا كانت رؤوس الأموال موجهة إلى نفقات غير مسترجعة مثل: الإشهار، البحث والتطوير، كما نجد أنه بالإضافة إلى تمويل التجهيزات، يجب كذلك تخصيص أموال معتبرة من أجل حسابات الزبائن، المخزونات، خسائر الإنطلاق. وتكمن أهمية رؤوس الأموال الأساسية (الضرورية) في بعض القطاعات مثل صنع الحواسب في الحد من عدد الداخلين المحتملين.[17]

د- عوائق الدخول من خلال التكلفة الإضافية

يعرف "ستيجلر" عائق الدخول بأنه يتمثل في أي تكلفة إضافية يتعين على أي مؤسسة داخلة أن تتحملها دون أن تكون المؤسسات القائمة بالصناعة متحملة لها، ويُرْجِعُ ذلك إلى إختلاف ظروف الطلب أو ظروف التكلفة الخاصة بالمؤسسة الداخلة عن تلك القائمة[18].

هـ- قنوات التوزيع كعائق للدخول

عند دخول مؤسسة جديدة، تقوم بالعمل من أجل ضمان توزيع منتجاتها، ونظرا لأن المؤسسات المتواجدة تشغل مختلف قنوات التوزيع، يكون على المؤسسات الجديدة أن تفرض وجودها عن طريق الترقية، تخفيض الأسعار وتخصيص مؤونات للإشهار، وإذا تعذر على المؤسسات الجديدة تحقيق هذه الإجراءات فإنها تكون مطالبة بإنشاء قنوات توزيع خاصة بها تجعلها تمارس نشاطها في أحسن الظروف[19].

و- عوائق الدخول من خلال التكامل العمودي

يعتبر التكامل العمودي عملية دمج وتوحيد مؤسستين أو أكثر تحت إدارة واحدة، بحيث يصبح عملهما مشتركا20؛ ويمكن أن يكون التكامل العمودي عائق دخول سواء كان أماميا أو خلفيا دخول منشآت جديدة إلى الصناعة، فلو كان التكامل العمودي أماميا فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع توسعة نطاق السوق من خلال زيادة الطلب على إنتاجها من قبل منشآت أخرى متكاملة معها، إذا المؤسسة إستفادت من إقتصاديات الحجم الكبير الذي قلنا سابقا أنه يمكن أن يكون عائق في حد ذاته، أما إذا كان التكامل خلفيا فإنها تحقق المزايا المطلقة لتكاليف الإنتاج عن طريق الحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج من المؤسسات المتكاملة معها بتكاليف أرخص خاصة إذا كان هذا التكامل العمودي هو تخفيض تكاليف المعاملات[21].

2-4- عوائق الدخول التكنولوجية

تظهر أهميتها من خلال تعزيز فعالية عوائق الدخول الإقتصادية باستعمال حد أدنى من التكنولوجيا من أجل المنافسة داخل الصناعة مما يجعلها تتحمل تكاليف كبيرة مما يمكن أن يشكل عائق للدخول، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الطرق التي من خلالها يستطيع الإبداع التكنولوجي التأثير على إمكانية دخول مؤسسات جديدة إلى السوق ونذكر منها[22]:

أ- يمكن القول بأن الإبداعات التكنولوجية تمكن المؤسسات من زيادة حواجز الدخول إلى السوق وذلك إذا كان من الممكن الإنفراد بأساليب الإنتاج الجديدة من خلال الاستحواذ على حقوق ملكية الإبداعات التكنولوجية؛

ب- يستطيع الإبداع التكنولوجي أن يجعل من الصعب أو من السهل على المنتجات الصناعية منخفضة الجودة اللحاق بالمنتجات الصناعية العالية الجودة .

3. التركز الصناعي للمؤسسات

يعرف التركز بأنه توزيع كمية كلية على عدد من الوحدات المختلفة، ويحتوي هذا التعريف على العناصر التالية التي تقبل القياس الكمي[23]:

الكمية الكلية وقد تكون الناتج الكلي أو عدد العاملين أو الأرباح، ويرتبط بالكمية الكلية في مجال معين مثل سوق أو صناعة أو قطاع ؛

الوحدات التي تتوزع عليها الكمية الكلية، وقد تكون مؤسسات صناعية أو ملاكا أو مزارعين.

والمقصود كذلك بالتركز الصناعي هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا في قياس تركز الصناعة ينصب الاهتمام على كل صناعة (السوق) بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل الصناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركز، فإن السوق يكون أكثر تركزا كلما قل عدد المنتجين أو زاد التباين بين

أنصبتهم في السوق[24]، وكذلك يقصد بالتركز على أنه "التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المؤسسات المنتجة فيها"[25].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن العناصر الأساسية في قياس التركز الصناعي هي[26]:

عدد المؤسسات في الصناعة، أو عدد أكبر المؤسسات ضخامة في الحجم؛

الحجم النسبي لكل من المؤسسات الداخلة في القياس (أي حجم كل مؤسسة من المؤسسات الداخلة في القياس منسوبًا إلى الحجم الكلي للصناعة)، أو نصيب كل مؤسسة من الحجم الكلي للصناعة.

وعلى العموم تهدف المؤسسات في الصناعة على أكبر استحواذ ممكن من الحصة السوقية (أي الزيادة في درجة التركز)، وهذا قصد فسح المجال أمام هيمنتها في الصناعة.

ولقياس التركيز في الصناعة تتعدد المؤشرات المستخدمة في قياس التركيز، ويبقى إختيار المؤشر المناسب مرتبط بظروف الدراسة التي تستعمل بها، وتوجد العديد من المؤشرات التي من خلالها يمكن حساب قيمة (نسبة) التركز للمؤسسات في القطاع، إلا أننا سوف نعرض أهم مؤشرين في هذه الدراسة والمتمثلان في:

3-1- مؤشر مقلوب عدد المؤسسات

ويأخذ هذا المقياس الصيغة التالية: $$R = \frac{1}{n}$$

ويمثل هذا المقياس عدد المؤسسات العاملة في الصناعة ورمزها (n).

ويلاحظ أنه إذا وجد بالصناعة مؤسسة واحدة محتكرة، فإن قيمة هذا المقياس يساوي الواحد، وكلما زاد عدد المؤسسات العاملة بالصناعة كلما انخفضت قيمة المقياس حتى تصل للصفر عندما تؤول (n) إلى مالا نهاية، ومن ثم يمكن القول أنه كلما اقتربت قيمة هذا المقياس من الواحد كلما دل ذلك على زيادة درجة التركز، وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على انخفاض درجة التركز، ويعتبر هذا المقياس أكثر ملائمة إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة متماثلة الحجم، فزيادة عدد المؤسسات متماثلة الحجم (ذات الحجم الأقل) مع ثبات حجم السوق يترتب عليها انخفاض درجة التركز.

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا المعيار[27]:

يعتبر هذا المقياس مضللاً إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة غير متماثلة الحجم، فدخول منشآت جديدة كبيرة الحجم نسبياً في الصناعة يؤدي إلى زيادة درجة التركز بدلا من نقصها؛

لا يأخذ هذا المقياس في الحسبان أثر تحويل المبيعات من شركة صغيرة إلى شركة كبيرة على درجة التركز مع ثبات حجم السوق.

3-2- مؤشر نسبة التركز

نسبة التركز هي أكثر المؤشرات استخداما، وتعرف بالنسبة المئوية للنصيب أكبر"r" من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، حيث أن"r" هي رقم إختياري يحدده الباحث، وتحسب نسبة التركيز (Cr) وفقاً للصيغة التالية[28]:

$$Cr = \sum_{i=1}^{r} \text{xi} / x \qquad X = \sum_{i=1}^{r} \text{Si}$$

C: نسبة التركز؛

r : رقم اختياري يحدده الباحث؛

Xi: إنتاج المؤسسة؛

X: الإنتاج الكلي للمؤسسات التابعة للصناعة؛

S: نصيب المؤسسة الواحدة من السوق.

فإذا اخترنا (r5)، فإن (c5) تمثل نسبة التركز للخمس منشآت والتي تقيس نصيب الخمس منشآت من الإنتاج الكلي للصناعة.

لكن هذا كذلك لم يخلوا من الإنتقاد وخاصة لما يكتنفه من عفوية في إختيار قيمة (r)، وكذلك ينتقد لمحدوديته، حيث يعكس نقطة واحدة على منحنى التركز[29].

والجدول التالي، يمثل الوضعيات المختلفة لهيكل الصناعة، والنتيجة هنا متعلقة بحصة السوق لأهم أربع مؤسسات.

الجدول رقم (01): يبين نوع الهيكل وفقا لمقياس نسبة التركز

نوع الهيكل	مؤشر التركيز	الحصة السوقية
الاحتكار	قوي C4>60%	مؤسسة واحدة تسيطر على 100%من السوق.
الوضعية المسيطرة	قوي C4 >60%	مؤسسة تحتل بين 50% و 100% من الحصة السوقية.
احتكار قلة تام	C4<60%	المؤسسات الأربع الأولى تحتل ما بين 60% و100%من الحصة السوقية.
دون احتكار القلة	متوسط معتدل 40%< C4<60%	المؤسسات الأربع الأولى تحتل 40%من السوق.
منافسة تامة	ضعيف C4 <40%	عدد كبير من المنافسين،كل منهم يحتل حصة سوقية غير مهمة.

المصدر: قوفي سعاد، هيكل صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر (2008/2003)، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 20010/2009، ص 8، نقلا عن: Marc Guyo, Radu vranceau Introduction A La Micro Economie des Entrpises", Dunod, Paris, 2002, p131

من خلال الجدول نلاحظ أن السوق يتسم بدرجة عالية من التركز، إذا كانت C4 أكبر من 60% وتتركز بشكل معتدل إذا كان 40%<C4 <60%، وينخفض التركيز إذا كانت C4<40%.

3-3- مقياس هيرشمان هيرفندال

يمتاز هذا المقياس بنسبة كبيرة من التركز وعلى مقاييس عدم التساوي لأنه يتأثر بعدد الوحدات في الصناعة، لذلك فإن الدخول في الصناعة والخروج منها يؤثر على قيمة H، أي إذا زاد عدد المؤسسات الداخلة لصناعة فإن قيمة H تنخفض والعكس صحيح في حالة خروجها، ونقوم بحسابه من خلال العلاقة التالية[30]:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n}\left(Xi/X\right)^2 = \sum_{i=1}^{n} Si^2$$

Xi : نصيب الوحدة i من الكمية المقسمة؛

X : الكمية الكلية المقسمة؛

n : عدد الوحدات.

لكن ليس في الإمكان الحكم مباشرة من خلال قياس درجة التركز على طبيعة المنافسة السائدة في السوق، كما لا نستطيع أن نحكم على مدى سيطرة المؤسسات الكبرى على مجريات الأمور في الأسواق فدرجة التركز ما هي إلا مؤشر يعطي صورة لجانب هام من هيكل السوق، كما تدلنا درجة التركز على بعض الحالات التي يمكن أن تسود فيها سيطرة بعض المؤسسات على مجريات الأمور في الأسواق.

4- أثر عوائق الدخول على تركز المؤسسات الدوائية في الجزائر

تعتبر عوائق الدخول القانونية من أهم الوسائل التي تؤثر بها الدولة الجزائرية على التركز الصناعية للمؤسسات الصناعية القائمة ولكن هذه العوائق متعددة ومتنوعة كما ذكرناها سابقا، ولكن ليتم التوضيح بشكل دقيق وهادف في هذه الدراسة كان لابد لنا وأن نطبق ذلك على قطاع من القطاعات الصناعية في الجزائر وقد تم إختيار قطاع الصناعة الدوائية الذي تؤثر عليه الدولة سواء في تنظيمه أو تدعيمه، لأنها هذه العوائق عبارة عن بعض الممارسات والتصرفات الصادرة من قبل السلطات المعنية (الدولة) متمثلة في مجموعة من الأدوات، التي من خلالها تقوم الدولة بحماية صناعتها، ولكن القصد هو وضع صعوبات وعوائق سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية، إستراتيجية، أو تنظيمية فالهدف هو التحكم في مدى سهولة أو صعوبة دخول مؤسسات جديدة للقطاع، وسوف نتطرق للإجراءات القانونية المتخذة من طرف الجزائر.

4-1- تأثير التدخل الحكومي على التركز الصناعي:

إن عدم تحقق شروط السوق المفتوحة بصورة كافية لا يحقيق كل النتائج المترتبة عليها، فإن الدولة مضطرة للتدخل من أجل رفع مستوى المنافسة الكامنة في الصناعة، والاجراءات التي تحقق الدولة من خلالها هذا الهدف، يمكن تلخيصها في إزالة كافة القيود والتنظيمات التي تحد من حرية الدخول إلى الصناعة وجعل الدخول إلى الصناعة من قبل المؤسسات الراغبة في ذلك سهلا وبأقل تكلفة ممكنة مع مراعاة تنظيم المنافسة، قامة الجزائر في هذا السياق بمجموعة إجراءات عبر عدة قوانين ومراسيم هي[31]:

- إصدار قانون يقضي بفتح الأسواق ومحاربة الاحتكار ضمن المرسوم (88-204) المؤرخ في 18 أكتوبر 1988[32]، الذي يحدد المعايير وشروط إنجاز وفتح وتشغيل العيادات الخاصة لدعم الهياكل العمومية التي أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين الصحية.

- سن القانون 90-3310 المعلق بالنقد والقرض، المنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في 1990/10/14 والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

- تم في شهر أوت 1990 سن القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة.

من خلال فحص هذه القوانين نستنتج أنها:

توحي بعدم إمكانية مساعدات بنكية لتمويل العمليات التجارية مع الخارج؛

وجود قائمة سلعية مرخصة للاستيراد من طرف الدولة وقابلة لإعادة البيع بالعملة الصعبة؛

إجبار الوكلاء الأجانب بالقيام بعمليات الاستثمار محليا في مجال الإنتاج.

- في مارس 1991، صدر المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، وتنص على:

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛
- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية؛
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري؛
- تلزم الأعوان الاقتصاديون الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.

- وكان آخر حاجز قانوني يقف في وجه القطاع الخاص في مجال الإنتاج قد أزيل سنة 1992 وتم "تعويضه برخصة الاستغلال للمؤسسة سواء إنتاج أو توزيع المنتجات الصيدلانية" بموجب مرسوم وزاري صادر في 6 جويلية 1992، وبموجبه تم نهائيا رفع الحصار على القطاع الخاص لصناعة الأدوية وهو ما سمح فيما بعد باقتحام الخواص المحليين والأجانب لهذا القطاع، حيث يبلغ عدد المستوردين 218 محليا، أما المنتجين محليا فقد بلغ عددهم 93 مؤسسة في 2019 بعدما كان 10 مؤسسات في سنة 2000، والشكل التالي يبين تطور عدد المنتجين محليا:

الشكل رقم (01): عدد مؤسسات إنتاج الدواء في الجزائر

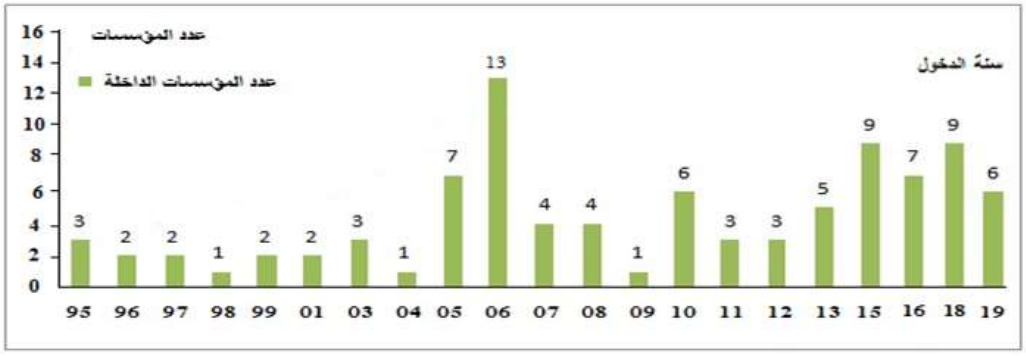

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: تقارير من وزارة الصحة

نلاحظ من خلال الشكل أن الجزائر تدخلت وسهلت من عوائق الدخول لقطاع الصناعة الصيدلانية من خلال منح التراخيص للمؤسسات الأجنبية لمزاولة نشاطها في السوق الوطنية، حيث كانت لدينا ثلاث مؤسسات عند فتح السوق الوطنية سنة 1995، ليتضاعف عددها على مر عقدين لتصبح 93 مؤسسة سنة 2019، الأمر الذي ينقص من تركزها وإحتكارها في السوق وهذا ما سوف نبينه لاحقا.

أما هذه النصوص التشريعية وتواريخ صدورها نستنتج أن تدخل الحكومة لفتح السوق الوطنية كانت تتم بطريقة تدريجية، حيث أن العملية بدأت برفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994[34]، باستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، لكن مع مطلع سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات، والجدول التالي يوضح تطور حجم السوق الوطنية للأدوية:

الجدول رقم (02): تطور سوق الدواء الجزائري

السنة		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج المحلي	النسبة	36	47	47	48	45.6	47	52
	القيمة	1.28	1.93	1.353	1.198	1.587	1.726	1.986
الاستيراد	النسبة	64	53	53	52	54.4	53	48
	القيمة	2.284	2.179	1.967	2.022	1.893	1.954	1.834
قيمة السوق (مليار دولار)		3.57	4.11	3.32	3.22	3.48	3.68	3.82

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: موقع وزارة الصحة ووزارة الصناعة ومجلس المنافسة
etude sectorielle sur la concurrentiabilité du marché des médicaments a usage humain en algérie

نلاحظ أن قيمة السوق تأثرت بالسياسات التي قامت بها الدولة في إيطار تحسين الرعاية الصحية وتحسين المستوى المعيشي في وقت تزامن مع إعطاء الحرية للمستوردين الذين زاد عددهم وأصبح 218 مستورد بنسبة تركز بلغت (R=1/218=0.00458*100=0.458%) وهذه النسبة منخفضة جدا مما يدل على تواجد عدد كبير من المنافسين، الأمر الذي يعكس زيادة المنافسة بينهم، لذا تضاعفت السوق وأصبحت 3.82 مليار دولار بنسبة نمو 2.82% مع العلم أن السوق غير كفوء لأن الإنتاج المحلي لا

يغطي سوى 52% والباقي عن طريق الاستيراد الذي يمثل نسبة 48%، والمؤسسات الأولى التي ساهمت في رفع هذه النسبة من التغطية المحلية ممثلة في الجدول التالي والمبينة مع رقم أعمالها.

الجدول رقم(03): تطور رقم أعمال أفضل شركات الأدوية في الجزائر (مليون دولار)

الترتيب	2013		2017		العشر أشهر الأولى من 2019	
	المؤسسة	رقم الأعمال	المؤسسة	رقم الأعمال	المؤسسة	رقم الأعمال
01	SAIDAL	**480,83**	SANOFI	458,6	SANOFI	321
02	EL KENDI	**221,59**	EL KENDI	254,1	EL KENDI	191.7
03	HIKMA	**213,35**	NOVO NORDISK	239,1	NOVO NORDISK	181.8
04	SANOFI	**209**	HIKMA PHARMA	167,3	GLAXOSMITHKLINE	109.7
05	PHARMALLIANCE	**173,5**	GLAXOSMITHKLINE	150,6	HIKMA PHARMA	96.1
06	BEKER	**163,77**	PFIZER	112,3	PHARMALLIANCE	89.3
07	Merinal	**144,3**	MERINAL	104,4	PFIZER	71.9
08	PFIZER	**111,76**	SAIDAL	85,0	BIOPHARM	70.3
09	INPHA	**96,72**	PHARMALLIANCE	84,9	MERINAL	69.7
10	IMC	**89,34**	BEKER	79,3	BEKER	67.4
11	-	**-**	ASTRAZENECA	73,1	ASTRAZENECA	57.5
12	-	**-**	BIOPHARM	67,9	SAIDAL	56.6
13	-	**-**	MERCK SERONO	58,8	NOVARTIS	54.4
14	-	**-**	ROCHE DIANOSTICS	57,7	BIOCARELAB	52.7
15	-	**-**	MSD	54,7	BIOGALENIC	43
-	**باقي المتعاملون 47**	1509,14	**باقي المتعاملون 72**	1714.9	**باقي المتعاملون 79**	1533.1
-	**مجموع رقم الأعمال**	**3413,3**	**مجموع رقم الأعمال**	**3762.7**	**مجموع رقم الأعمال**	**2547.6**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- Zouied zohra, Moving from «partnership for manufacturing» to «partnership for innovation» in Algerian pharmaceutical industry: case of SAIDAL group, International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES) Copyright IPCO-2014, p 2.
-Farid Chaoui, Boumediene Derkaoui, Farid Benhamdine, market entry tipe from the experts, heathecare life sciences review, Algeria december 2014, p36.
- Snoussi zoulikha, Laccès aux médicaments en Algérie : une ambiguité entre les bre,vets des multinationales et le marché du générique, Doctorat, université Hassiba Ben Bouali de Chlef , 2013-2014, P163-164.
-Enjeux économiques Oublier 2012 et crOire en 2013, santé publique et business, Bimensuel de l'économie et de la finance, special fin d'année, L'éco n°56 / du 16 au 31 décembre 2012, p43.
- Djaouad Braham Bourkaib, HEALTHCARE & LIFE SCIENCES REVIEW ALGERIA, The Healthcare & Life Sciences Review PharmaBoardroom, February 2019 , p9.
- http://www.eco-algeria.com/content/%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86

نلاحظ من خلال هذه الاحصاءات أن العملاق الفرنسي SANOFI يتربع على صناعة الدواء في الجزائر، حيث فاق رقم أعماله 321 مليون دولار في العشر أشهر الأولى من سنة 2019، ثم يأتي في المرتبة الثانية مؤسسة EL KENDI برقم أعمال 191.7 مليون دولار والذي حافض على مكانته على مر سنوات الدراسة، أما SAIDAL فتراجعة للمرتبة الثامنة في سنة 2017 والمرتبة 12 في سنة 2019 رغم أن الدولة قامت بدعمها بصفتها مؤسسة عمومية، والسبب يعود لنقص الإمكانيات البحثية في المجال وإعتمادها على الأدوية الجنيسة بكثرة، ولكن من الملاحظ في الواقع أن رقم الأعمال لكل

المؤسسات في تزايد مستمر وهو الأمر الذي يعكس ما توصلنا له في الجدول السابق جيث أن نسبة التغطية المحلية في تطور مستمر لتصل إلى 52% من الإنتاج المحلي.

4-2- سياسة الترخيص الصناعي كعائق لدخول

تعتبر سياسة الترخيص الصناعي سواء على مستوى قطاع الصناعة ككل أو على مستوى صناعات معينة، يمكن أن تسترشد بعدت اعتبارات تساهم كلها في التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق اكبر قدر من الأهداف الاقتصادية للمجتمع، ولقد تجسدت هذه السياسة في القانون الخاص بفتح السوق الدواء الجزائرية خاصة بعد إزاحة آخر حاجز قانوني يقف في وجه القطاع الخاص ضمن مجال الإنتاج قد أزيل سنة 1992، وتم تعويضه برخصة الاستغلال للمؤسسة سواء إنتاج أو توزيع المنتجات الصيدلانية" بموجب مرسوم وزاري صادر في 6 جويلية 1992، وبموجب هذا المرسوم تم نهائيا رفع الحصار على القطاع الخاص للصناعة الدوائية، وهو ما سمح فيما بعد باقتحام الخواص المحليين أو الأجانب لهذا القطاع "، والجدول التالي يبين تركز المؤسسات الجزائرية حسب مؤشر مقلوب عدد المؤسسات:

الجدول رقم (04):التركز الصناعيي حسب مؤشر مقلوب عدد المؤسسات

السنة	عدد المؤسسات	نسبة التركز من خلال معكوس عدد المؤسسات
2000	10	R = 1/10 = 0.1*100=10%
2005	23	R = 1/23 = 0.0434*100=4.34%
2010	51	R = 1/51 = 0.0196*100=1.96%
2015	71	R = 1/71 = 0.0140*100=1.40%
2017	87	R = 1/87 = 0.0111*100=1.11%
2019	93	R = 1/94 = 0.0106*100=1.06%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الشكل رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة أثرة على التركز الصناعية لمؤسسات الأدوية من خلال تسهيل عملية دخول المؤسسات للقطاع وبالتالي تخفيض عوائق الدخول، لاحظ أنه في سنة 2000 كانت نسبة تركز المؤسسات 10%، ولكن يعد تسهيل دخولها للسوق أصبحت نسبة التركز تساوي 1.06% في سنة 2019.

ولكن رغم التسهيلات التي قامت بها الدولة من جراء فتح السوق، إلا أنها لا تخلو من العوائق التي تدعم المنتج الوطني وتشدد الخناق على المنافس الأجنبي، وأهم عائق هو منع إستيراد الأدوية المنتجة محليا أي ما يقارب 358 دواء [35] ممنوعا من الاستيراد، بالإضافة إلى ذلك تلزم الدولة المستوردين الأجانب على إقامة مشاريع إستثمارية في نفس المجال بعد عشر سنوات من بداية نشاطهم.

4-3- تأثير سياسة اقتصاديات الحجم على التركز الصناعي

يعتبر تأثير هذه السياسة على ظروف الدخول إلى السوق، من خلال خلق عوائق أمام المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة وبالأخص العوائق المتمثلة في اقتصاديات الحجم والمزايا المطلقة لتكلفة الإنتاج، يشكل عاملا متناميا مؤثرا في مواقف السلطات المسؤولة عن تنظيم أسواق الصناعة تجاه الاندماج، لذا فان الحكم الفاصل في الموافقة على عمليات الاندماج لمعظم الدول التي لديها قوانين منظمة لعمليات الاندماج بين المؤسسات في الصناعة، مما يؤثر على درجة التركز في الصناعة كمقياس لمستوى السيطرة التي تمارسها المؤسسات المندمجة على سوق الصناعة وينعكس ذلك على زيادة عوائق الدخول إلى الصناعة وصعوبة دخول مؤسسات جديدة.

ولقد قامت الجزائر بعمليات تدخل لدمج المؤسسات حيث كونت المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) بموجب القانون 82- 16 المؤرخ في 24 أفريل 1982[36]، ثم أدمج إلى هذه الأخيرة مركب المدية لإنتاج المضادات الحيوية الذي كان تابعا للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية (SNIC) في أفريل 1987، كما أن مجلس مساهمات الدولة تدخل بموجب القرار رقم 07-95- بتاريخ 2009/06/17 الصادر في 17 جوان 2009، وأدمجة مؤسسة "DIGROMED" المتخصصة في تصدير المنتجات الصيدلانية خارج الأسواق المحلية، وأصبحت تابعة للمجمع صيدال، مما زاد في تركزه من خلال إحتلالها حصة سوقية تفوق 13% في سنة 2014، رغم أن المؤسسات الأخرى عريقة في المجال والأمر الذي يثبت ذلك مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): تطور الحصص السوقية لأفضل عشر شركات أدوية في الجزائر (مليون دولار)

2017		2016		2015		2014		الترتيب
قيمة الإنتاج	المؤسسة	قيمة الإنتاج	المؤسسة	قيمة الإنتاج	المؤسسة	قيمة الإنتاج	المؤسسة	
16.01	EL KENDI	16.14	EL KENDI	13	EL KENDI	13	SANOFI	**01**
6.58	MERINAL	7.99	SAIDAL	10	SAIDAL	12.84	GLAXOSMITHKLINE	**02**
5.36	SAIDAL	7.78	HIKMA	8	SANOFI	9.54	HIKMA	**03**
5.35	PHARMALLIANCE	6.91	SANOFI	7	HIKMA	8.58	NOVO NORDISK	**04**
5	BEKER	5.34	MERINAL	5	BIOPHARM	5.34	EL KENDI	**05**
4.28	BIOPHARM	4.6	PHARMALLIANCE	5	MERINAL	4.54	PFIZER	**06**
2.86	BIOGALENIC	4.36	BEKER	5	PFIZER	4.49	SAIDAL	**07**
2.53	BIOCARE	3.58	PFIZER	4	FRATER RAZES	4.16	NOVARTIS	**08**
2.31	INPHA-MEDIS	2.82	INPHA	4	PHARMALLIANCE	3.46	MSD	**09**
1.85	VITAL CARE	2.72	FRATER RAZES	1	IMC	3.33	ROCHE DIAGNOSTICS	**10**
52.12	**المتعاملون 77**	37.76	**المتعاملون 77**	38	**المتعاملون 70**	44.21	**المتعاملون 47**	**-**
100%	-	100%	-	100%	-	100%	-	-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- Les rapports de gestion (1999-2014) ONS, UNOP et CNIS-DG Douanes
- etude sectorielle sur la concurrentiabilité du marché des médicaments a usage humain en algérie

-Djaouad Braham Bourkaib, HEALTHCARE & LIFE SCIENCES REVIEW ALGERIA, The Healthcare & Life Sciences Review PharmaBoardroom, February 2019 , p9

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك خمس مؤسسات تمتلك حصص سوقية كبيرة مقارنة بباقي المؤسسات الأخرى، وهذا راجع للخبرة التي تمتلها هذه المؤسسات في السوق من جهة، وقوة البحث العلمي في مجال الاكتشاف الدوائي خاصة للمؤسسات الأجنبية من جهة أخرى، مؤسسة EL KENDI، HIKMA ، MERINAL، ولو دققنا في البيانات لوجدنا أن مؤسسة صيدال كانت تحتل المرتبة الأولى في سنة 2014 بحصة سوقية 13% لكن تراجعت للمركز الثاني خلال سنتي 2015 و 2016 وهذا راجع لزيادة الإنتاج من طرف مؤسسة EL KENDI ، وفي 2017 تراجعت للمركز الثالث كذلك نتيجة لزيادة الإنتاج من طرف مؤسسة MERINAL، رغم أن الدولة ساهمة في دعم وتحسين مجمع صيدال من خلال تعظيم عوائق الدخول.

وهذه الزيادة في الإنتاج أدى إلى الزيادة في امتلاك حصة سوقية مما أدى لزيادة السيطرة على السوق من طرف مجموعة المؤسسات، وسوف نطبق قانون نسبة التركز الذي يعتمد على جمع الحصص السوقية لأفضل خمس شركات، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (06): نوع الهيكل وفقا لمقيات نسبة التركز

السنة	نسبة التركز	نوع السوق
2014	C_5=13+12.48+9.54+8.58+5.34 =48.94%	دون إحتكار القلة
2015	C_5=13+10+8+7+5=43%	دون إحتكار القلة
2016	C_5=16.14+7.99+7.78+6.91+5.34=44.16%	دون إحتكار القلة
2017	C_5=16.01+6.58+5.36+5.35+5=38.3%	منافسة تامة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال هذا المؤشر نلاحظ أن الدولة ساهمة كثيرا في التأثير على التركز الصناعي للمؤسسات من خلال زيادة إدخال المؤسسات ولكن المؤسسات العريقة في القطاع بقية تحتفض بإحتكارها لغاية 2016 بنسبة 44.16% من السوق الكلي، خاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على إقتصاديات الحجم في سيطرتها، أما تراجع النسبة لـ 38.3% من السوق الكلي ليصبح في حالة منافسة تامة، نتيجة لزيادة الطلب الكلي وتنويع السوق.

6-خاتمة:

تعتبر عوائق الدخول من بين السياسات الفعالة والهامة بالنسبة لأغلب الدول، لأنها تستطيع من خلالها التحكم في عدد المؤسسات داخل قطاعاتها، وكذلك قوة تلك المؤسسات خاصة في قيمة الحصة السوقية التي تمتلكها ونوعية النشاط الذي تمارسه، بالإضافة للشراكات التي تقوم بها، الأمر الذي يعطي لها الحق في تحديد مدى تركزها في القطاع، بالإضافة لذلك توصلنا لجملة النتائج التالية:

- تعتبر عوائق الدخول من بين السياسات التي تتبعها الدولة من أجل التحكم في عدد المؤسسات في القطاع ومدى قوتها داخله، وذلك من خلال التأثير على تركزها الصناعي؛

- يمكن تحديد مدى قوة وضعف المنافسة، وكذلك معرفة مدى قوة وضعف المؤسسات فيه من خلال دراسة وقياس التركز الصناعي للمؤسسات في القطاع؛
- تختلف مقاييس التركز الصناعي، من مقياس لآخر، منها ما يعتمد على عدد المؤسسات فقط ومنها ما يعتمد على رقم الأعمال أو حجم الإنتاج، وغيرها الآخر الذي يعتمد على العديد من المتغيرات؛
- تقوم الجزائر بتغطية الطلب من خلال الواردات لأن الصناعة المحلية لا تغطي سوى 52% من الطلب الكلي؛
- لقد نجحت الجزائر في فتح السوق الصناعي على الأسواق الأجنبية، من خلال التحكم في عوائق الدخول وتسهيلها أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال الدوائي مما زاد في عدد المؤسسات من 10 مؤسسات في سنة 2000، إلى 93 مؤسسة في سنة 2019؛
- لقد أثرت عوائق الدخول للصناعة المنتهجة من طرف الدولة ضمن قطاع الصناعة الدوائية على التركز داخل القطاع، حيث كان العدد الإجمال للمؤسسات القطاع 23 مؤسسة في سنة 2005 وتتركز في السوق بنسبة (R = 4.34%)، أما في سنة 2019 تطور عددها ليصبح 93 مؤسسة في القطاع بنسبة تركز (R = 1.06%)؛
- أما من خلال مقياس نسبة التركز الذي يعتمد على إجمالي الحصة السوقية في السوق فتوصلنا إلى أن عوائق الدخول ساهمت من خلال التأثير على التركز في تغيير نوعية الهيكل من هيكل دون احتكار القلة إلى هيكل منافسة تامة في سنة 2017.

7- الاحالات والمراجع:

1- Jean – Louis Levet, L'économie industrielle en évolution, Ed economica, Paris, 2004, p 55.

2- R. Preston McAfee et Hugo M. Mialon1,2, Barrières à l'Entrée dans l'Analyse Antitrust, 10 octobre 2004, p2

3- مقدم عبيرات ، حساب محمد الأمين، استراتيجيات وضع حواجز الدخول أمام تهديد المنافسين المحتمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، ص303.

4- عادل عرقابي، محددات هيكل صناعة الدواء في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 2011، ص 304.

5- مقدم عبيرات، حساب محمد الأمين، مرجع سابق، ص304.

6- عطيوي سميرة، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج الـ scp، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنضمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011، ص122.

7- فادي حبيب يوسف، القوى المتنازعة و تهديد المنافسين الجدد، جامعة عين شمس، كلية الهندسة، موسوعة الإدارة التنفيذية تاريخ الاطلاع: 2015/01/28 على الرابط التالي

httpwww.abahe.co.ukthe-executive-management-enc63975-conflicting-forces-threat-new-competitors.html

8 - عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،1998، ص 52.

9- إيمان نعمون، دور إستراتيجيات التميز في تنمية الحصة السوقية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة: مؤسسة قديلة للمياه المعدنية – بسكرة-، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص71.

10- واضح فواز، دور تحليل بيئة الصناعة والمحيط الداخلي في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الإقتصادية حالة مؤسسة ملبنة الحضنة Hodna Lait-المسيلة-، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص 12.

11- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 70-71.
12- أحمد حابي، دراسة مقارنة بين طرق التكاليف التقلدية وطرق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وإمكانية تطبيقها في المؤسسة الصناعية الجزائرية: دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 41.
13- بوازيد وسيلة، مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقصادية لولاية سطيف، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف-1-، 2012/2011، ص 12.
14- سميرة عطيوي، محمد رضا بوسنة، مرجع سابق، ص122
15- روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص ص 138-139.
16- العيد قريشي، واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص 18.
17- Gerry Johnson et autres, Stratégique, 2e édition, Pearson éducation, France, 2002, P:153.
18- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 54-55.
19- Gerry Johnson et autres, opcit, P:153.
20 – باسم مكحول، نصر عطياني، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004، ص 5.
21 – بامخرمة أحمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار زهران، جدة، السعودية، 1994، ص ص 96 – 97.
22 – بن لحسن الهواري، الإبداع التكنولوجي كأداة لتحسين التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 18و19 ماي 2011، ص15.
23- طارق الحاج، صالح فيلح، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر ، عمان، الأردن، 2009، ص 222.
24- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 2011/2010، ص122.
25- احمد سعيد باخمرمة، مرجع سبق ذكره، ص53.
26- مياح نذير، وليد صايفي، نحو طرح تركيب هيكل صناعي مبدئي مبني على رؤى مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة الواحات والدراسات العدد 12، 2011، ص4.
27- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 9- 10.
28- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، إقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل، عمان، 2009، ص 85- 86.
29- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص 85- 86.
30- محمود صديق زين وآخرون، قياس التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد رقم2، 1989، ص57.
31 – أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص 269-270.
32 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي، 1988/10/19، العدد 42، ص 1429.
33 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون، 1990/04/18، العدد 16، ص .520
34 – عبد القادر العلالي، استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994، ص41.
35 –وزارة الصناعة تمنع إستيراد الأدوية ، تاريخ الاطلاع 2021/10/23، على الرابط: https://www.aljazairalyoum. dz
36 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون،1982/04/24، العدد 3، ص 103.